

الأفاق إذا رجع بين النسكين إلى أهله بمعنى ما ذكرنا هناك والفرق بين
من المكي إذا قبل من خالرج الميتات وعليه الدم انتهى **قوله** ويجوز الأشعار
وقيل يكره قال العلامة ابن نجيم في البحر وهو مكره عند أبي حنيفة
حسن عندها لا يتبع الثابت في حديث مسلم وغيره وأجيب **قوله** لا ي
حنيفة بأنه مثله وقد بقي عنه فتعارضا فنحن المنع لأنه قول وهو
مقدم على الفعل أو على وقوع مقدم على المبيع ورد بأنه ليس نه لا
ما يكون تشويها قطع الألف والأذنين فليس كل حجر حرج مثله ولأنه
على عنها في أول الإسلام وفعل الأشعار في حجة الوداع فلو كان
منهيا عنه لم يفعله وبأن أشعاره عليه السلام لصيانة الهدى لأنه
المسكين لا يفتنون عن نرضه الأبوه وقال الطحاوي إن ما روى أبو
حنيفة الأشعار المحدث الذي يفعل على وجه المبالغة ويحان منه
السراية إلى الموت لا مطلق الأشعار واختاره في غاية البيان وصححه
وفي فتح القدير أنه الأول انتهى **قوله** لأنه مثله على بضم الميم وسكون
التاء المثلثة المرة وبفتح الميم وضع النون وهي منهية في حديث عمران
ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينا خطيبا الاحتجاج الصدفة
ونهبنا عن المثلثة وهي حرام في من وجب قتله كالمثد والخنزير فلان
تخرم في القرابات التي لا تحل عقوبتها أولى لذات في بعض حواشي الهداية
قوله من قبل اليسار الخ قال الزبيعي والاحسن أن يشق من الجانب الأيسر
عند أبي يوسف وعند الشافعي من الأيمن كل ذلك مروى عنه عليه السلام
لأنه كان يدخل بين يمين يمين في طمها ينقع الطن على اليسار أحدها
وعلى يمين الأخر ويسار كان مقصودا وكان أسنمه وعن بعض
عنا أنه الأسنمه صاحب الهداية كما نقله عنه في الجوهر **قوله** ولو حلق

لم تجل من إجماعه ونزوه دم قال في البحر الرابع ومقتضاه أن يلزمه
موجب كل جناية على الأحرار لأنه محرر انتهى **قوله** لأن سوتة مانع
من أحلاله قبل يوم النحر حديث البخاري ابن ليدت روى وفقدت
هدى فلا أحل حتى آخر قاله في البحر الرابع **قوله** يكون متمعا وعليه
هديان أي عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمعا كما لو
عاد إلى أهله **قوله** الإمام إلا أن يقال الخ قال الشيخ حنيف الدين الشافعي
في شرحه هو ليس بناهض لأن صاحب النهاية نفسه يقول أن الطواف
الواقع بعد الأحرار طواف حجة وهو رأس الحجة فامل انتهى **قوله**
في تركه نكرانها قد علمت ما في ذلك من الخلاف في اجازتها وعدمه وخصا
ابن الخيام المنع فيها فخرجها لتكون على بصيرة أن أردته قاله الشيخ
حنيف الدين الشافعي في شرحه لهذا الكتاب **باب الجمع بين التسكين**
المختارين وأما عند محمد الخ لأن المقصود من الأحرار الأدا ولا يتصور
الأداني وقت واحد فقد خلا أحد المقدمين عما هو مقصود فلم
ينفقد الأحرار واحدا اعتبارا بالصوم والصلوة فإن من شرع في
صومين في يوم واحد أو صلاتين بتبليبه واحدة لا يصير شيئا على
الأداهما ولهذا ان اجتماع الأحرار من باب الخ يمكن كما في القرآن إلا
أنه يلزمه رفض أحدهما لكنه عند الإمام لا يرفض أحدهما حتى
يسير على ما يأتي ولا تنافي بين الأحرار وإنها التنافي بين الأذنين
فالأداهما الأحرار مختلفا للصوم والصلوة فلم يستعمل بافعال
أحدهما لا يصير كفضلا الأخر وقال أبو يوسف يفسد كفضلا أحدهما
كأخر من قوله ليك نجتين أو غيرتين لأنه كافر عن الأحرار جأوان

أعلا من تكرار قوله الأحرار
باب الجمع بين
التسكين
المختارين